

Distr.: General
15 April 2002
Arabic
Original: English



التقرير السابع للأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

المسألة، أشير إلى جملة أمور منها أنه ينبغي أن يبدأ العراق في التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الدولية وأن تتضمن تقارير الأمين العام حوافز لهذا التعاون، وألا يكون المجتمع الدولي انتقائياً ويدرس بتأي جميع حالات المفقودين. وفي بيان إلى الصحافة أعرب المجلس عن دعمه الإجماعي للعمل الذي يقوم به المنسق، وكذلك عن قلقه البالغ إزاء المحنة المستمرة التي يعاني منها الرعايا الكويتيون ورعايا البلدان الثالثة الذين لا يزالون في العراق.

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقرير كل أربعة أشهر، بشأن امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بإعادة وعودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن. ويعرض هذا التقرير بياناً موجزاً عن التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ تقريره الأخير (S/2001/1196).

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، رحبت أيضاً اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب بالتقرير السادس وأشارت إلى أن التبادل المتعدد للآراء بين الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت والمنسق قد أسفرت عن نتائج إيجابية. وصرح الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكويت في العاصمة العمانية مسقط أن مسألة المفقودين لها أهمية كبرى ليس فقط بالنسبة للكويت ولكن أيضاً بالنسبة لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورحبت حكومة الكويت بالدعوة التي وجهها المجلس مؤخراً إلى العراق للكشف عن مصير الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين منذ حرب الخليج.

٢ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عرض يولي فورنتسوف المنسق الرفيع المستوى تقريره السادس المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2001/1196) على أعضاء مجلس الأمن. وأشار إلى أن مشكلة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم ظلت كما هي عليه دون تغيير. ومع ذلك، فهناك نشاط دولي متزايد، تبذله جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي لإقناع حكومة العراق بتغيير موقفها غير المتعاون. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة تعزيز مواصلة التضامن الدولي من أجل عكس اتجاه الموقف العراقي. وأثناء المداولات بشأن هذه

الكويت (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2001/1196). وأكد السيد صبري في رسالته جدية العراق ورغبته المخلصة في إحراز تقدم بشأن المسألة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين، وليس العكس. وأشار الوزير إلى أن آخر مثال على تعاون العراق هو إغلاق ملف الطيار السعودي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١.

٦ - وفيما يتصل بمهمة المنسق الرفيع المستوى، أشار الوزير إلى أن العراق يؤكد من جديد أن هذه المهمة تنقل مسألة المفقودين من مكانها الطبيعي ضمن مسؤولية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتحولها إلى قضية سياسية يديرها مجلس الأمن. وقال إن هذه المهمة تمييزية ومتحيزة وتنحصر ولايتها بموضوع المفقودين الكويتيين ومن جنسيات ثالثة فقط وترفض بحث موضوع المفقودين العراقيين (انظر S/2002/60، المرفق). وعلاوة على ذلك، أقر الوزير بأن العراق مستعد لأن يتعاون مع الكويت لإقرار خطوات غير تمييزية بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية لحل مسألة المفقودين، بغض النظر عن جنسياتهم. واقترح أيضا أن يحتذى العراق والكويت مثال التعاون بين جمهوريتي إيران الإسلامية والعراق، بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذي يعطي مثالا عما يمكن التوصل إليه بين الأطراف المعنية بدون تدخل من أطراف خارجية لا يهتمها سوى تسييس الملف الإنساني واستخدامه لأغراض سياسية.

٧ - ووفقا لما ورد في وكالة الأنباء العراقية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، صرح عدي الطائي المدير العام لدائرة الإعلام في العراق بأن بلده سيرحب بزيارة مسؤولين كويتيين لسجونه لإثبات أنه ليس ثمة مسجونون كويتيون هناك. وكان في تصريحاته هذه يرد على تصريح لنائب برلماني كويتي قال خلال زيارة للبحرين إنه متأكد من وجود سجناء كويتيين في سجون العراق. وفي هذا الصدد، اقترح منذر المطلق رئيس اللجنة الشعبية للمفقودين العراقيين تبادل

وجاء في البيان الختامي المعتمد في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في جملة أمور، أن المجلس جدد دعوته للعراق بضرورة العمل على استكمال تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن واستئناف تعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة فيما يتعلق بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية والمنسق الرفيع المستوى لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرهنيين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى. (انظر A/56/797-S/2002/125).

٤ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نشرت صحيفة الحياة تعليقات أدلى بها ناجي صبري وزير خارجية العراق أشار فيها في جملة أمور إلى أن العراق مستعد لاستقبال وفد كويتي يضم أسر المفقودين في التاريخ الذي يحدده إخواننا في الكويت. وسيكون للوفد مطلق الحرية في إجراء أي تحقيق في العراق حيث أن بغداد ليس لديها ما تخفيه. وأشار الوزير أيضا إلى أن هذه المسألة تعد مسألة إنسانية بحتة يأمل العراق في أن يحلها بشكل عملي مع إخواننا في الكويت والمملكة العربية السعودية. وبينما كرر موقف العراق المعروف تماما القائل بأن العراق لم يعد لديه أسرى حرب، فقد أقر باستعداد العراق لأن يستقبل أي وفد عربي للتحقيق بالإضافة إلى الوفد الكويتي المشار إليه آنفا. ومعلقا على الاقتراح الكويتي بالسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالتفتيش عن المفقودين العراقيين في السجون الكويتية مقابل وعد بتقديم معلومات عن المفقودين الكويتيين، أعرب السيد صبري عن استعداده لإغلاق هذا الملف في أقرب وقت ممكن.

٥ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وجه وزير خارجية العراق رسالة إليّ (انظر S/2002/60) أوضح فيها موقف العراق إزاء محتويات رسالة (S/2001/1188) الواردة في وقت سابق من النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية

معلومات تم الحصول عليها من دوائر استخبارات أجنبية. وسيقبل العراق هذه الزيارات المفاجئة وسيفتح أبواب أي قصر أو منزل خاص لمواطن عادي أمامها.

١١ - ورد خالد سليمان اللجار الله وكيل وزارة الخارجية في الكويت على هذا التصريح بقوله 'إن العراق بلد شاسع من الممكن إخفاء المفقودين فيه بعيدا عن الأعين. وليس من المنطقي أو العملي أن يقوم وفد كويتي بالتوجه إلى العراق للبحث عن المفقودين'. وفي الوقت نفسه فإن الكويت ترحب بأي أفكار تعكس نية أصيلة من جانب العراق للامتنثال لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. وفي وقت لاحق أشار النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى أن الأفكار العراقية المقدمة إلى السيد موسى عن تحسين الروابط مع الكويت لم تتضمن أي جديد حيث أن أي أفكار أو مقترحات أو تحركات إقليمية ينبغي أن تتماشى مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

١٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أبدى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي تشككه إزاء التقارير التي تشير إلى أسرى حرب سعوديين في السجون العراقية. وعلق في تصريحات لوكالة الأنباء السعودية على اقتراح العراق بإنشاء لجنة مشتركة للبحث عن أسرى الحرب بقوله إن قلق الكويت إزاء أسرى الحرب الكويتيين في العراق معروف تماما وموثق، ولكنه لا ينطبق حريا على المملكة العربية السعودية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أكد وزير الداخلية تمائل السياستين السعودية والكويتية إزاء مسألة الكويتيين وغيرهم من الأشخاص المفقودين ونفى وجود أي خلاف بين الموقعين السعودي والكويتي في هذا الصدد. وقال إنه لو كان هناك أسرى حرب سعوديون في العراق، لكان حكام المملكة قد أصابهم قلق بالغ مماثل تماما لقلق الكويت

الزيارات مع المسؤولين الكويتيين لمناقشة مسألة المفقودين منذ حرب الخليج وقدم مذكرة في هذا الصدد إلى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٨ - وأشار وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكويت، ردا على دعوة العراق ببدء مشاورات مباشرة بشأن مسألة المفقودين، إلى أن الطريق الوحيد لحلها يكمن في قيام العراق باتباع ما تمليه قرارات مجلس الأمن. وقال إن الدعوة لزيارة السجون العراقية ليست إلا محاولة لتجنب الآلية المحددة المنشأة لتناول هذه المسألة، وهي اللجنة الثلاثية.

٩ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية محادثات في العراق مع الرئيس صدام حسين بشأن 'مسائل من بينها المفقودون الكويتيون'. واقترح العراق تشكيل لجنة مشتركة مع السلطات الكويتية تمكن من البحث عن المفقودين في الكويت والعراق. وطلب إلى السيد موسى إبلاغ الأطراف المعنية بأن العراق مستعد لإحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والتعاون بنشاط مع أعضاء اللجنة المقترحة. وفي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اجتمع السيد موسى مع النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت وأبلغه بعرض العراق مبادرة جديدة لحل النزاع القائم بشأن أسرى الحرب. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اجتمع الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية. وأشار السيد موسى إلى أن المسؤولين العراقيين قد أبدوا استعدادهم لطمأنة جيرانهم على أمنهم وتناول مسألة المفقودين الكويتيين.

١٠ - ووفقا للتقارير التي أوردتها وكالة الأنباء الفرنسية ووكالات أخرى في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، دعا الرئيس صدام حسين العرب والسعوديين والكويتيين للقيام بزيارة مفاجئة إلى بغداد والتفتيش على مواقع معينة بناء على

العراق بشأن هذا الموضوع (ويرد موجز لهذا النص في المرفق الأول لهذا التقرير).

١٦ - والتقيت مرتين، في فيينا وفي نيويورك (في ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير، على التوالي)، بالأمين العام للجامعة الدول العربية الذي أحاطني علما بنتيجة زيارته التي قام بها إلى العراق وبلدان المنطقة، وبالمبادرات العراقية المتعلقة بالأشخاص المفقودين.

١٧ - وفي ١١ شباط/فبراير، استقبلت الممثل الدائم للكويت، الذي أكد مجدداً أن مسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم ينبغي أن تحل في سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والآليات القائمة المنشأة لهذا الغرض. وفي ١٢ شباط/فبراير، اجتمع الممثل الدائم للكويت بالمنسق وأشار إلى أن المحاولات الرامية إلى شطب مسألة إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو عودتهم إلى أوطانهم من جدول أعمال مجلس الأمن لن يكون مقبولا للسلطات الكويتية. وفي نفس اليوم، بحث مع المنسق ما ينبغي اتخاذه من خطوات إضافية عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

١٨ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، أحاطني الممثلان الدائم للكويت وعمان، علما بالبيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي حث العراق على تنفيذ جميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي جملة أمور منها إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

١٩ - وفي ٧ آذار/مارس، التقيت في نيويورك وزير خارجية العراق ووفده. وكان من بين المواضيع التي ناقشت مسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم. وذكر الوزير في ملاحظته

بشأن أسرى الحرب التابعين لها^(١). ورد الشيخ محمد الخالد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في الكويت بقوله إن هناك قرارات دولية ينبغي للعراق تنفيذها، وخاصة تلك المتصلة بالإفراج عن أسرى الحرب الكويتيين التي أنشأت آليات محددة للتعامل مع هذه المسألة الإنسانية.

١٣ - وفيما يتصل بالأشخاص المفقودين من جنسيات أخرى ترددت تقارير صحفية في بداية شباط/فبراير تشير إلى أن حكومة البحرين ومنظمات المجتمع المدني كانت تحقق، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون أسرى الحرب المفقودين، في مصير ٩ طلاب بحرانيين مفقودين في العراق منذ ١٩٩١.

١٤ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ دعا المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في اجتماع له في الرياض، العراق إلى استئناف تعاونه مع الأمم المتحدة لتسوية المسائل المتصلة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية والمنسق الرفيع المستوى لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة أسرى الحرب الكويتيين.

ثالثاً - الأنشطة المبذولة مؤخراً

١٥ - في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بعث المنسق رسالة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، طلب فيها للمرة الثانية عقد اجتماع مع وزير خارجية العراق^(٢). وأشار المنسق إلى أن إقامة اتصالات مباشرة بينه وبين حكومة العراق يمكن أن ييسر التوصل إلى حل للمسألة الإنسانية. وأرفق برسائله نصاً غنياً عن التوضيح يتعلق بقضية الرعايا العراقيين المفقودين أعد رداً على الرسائل العديدة التي وجهها

(١) وكالة الأنباء السعودية، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٢) أرسل الطلب السابق في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

العراقيين وأن مسألة المفقودين بوجه عام ينبغي أن تحل على أساس ثنائي بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد ذهب الجانب الكويتي إلى أن اللجنة الثلاثية والآليات ذات الصلة الأخرى هي التي ينبغي أن تتولى مواصلة معالجة هذه المسألة.

٢٢ - وفي اليوم التالي، اجتمع رئيس مجلس الأمن أيضا مع رئيس اللجنة الوطنية الكويتية وأحاط أعضاء المجلس علما بذلك في وقت لاحق. وأعرب رئيس اللجنة عن أمله في أن يواصل المجلس اهتمامه بمسألة المفقودين وأسرى الحرب من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وفي أن تدرج المسألة ضمن جدول أعمال الاجتماع المقبل بين الأمين العام والوفد العراقي.

٢٣ - وفي ٢٧ آذار/مارس، وأثناء حضوري اجتماع قمة جامعة الدول العربية في بيروت، التقيت عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي أكد قرار العراق مواصلة إجراء حوار شامل مع الأمم المتحدة. وفي مؤتمر القمة، اعتمد إعلان دعا فيه مجلس جامعة الدول العربية العراق إلى التعاون من أجل التوصل إلى حل عاجل ونهائي لمسألة الأسرى والمحتجزين الكويتيين. ودعا المجلس أيضا الكويت إلى التعاون مع العراق تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بالرعايا العراقيين المفقودين.

٢٤ - وقد ذكر وزير خارجية العراق في بيروت أن الإعلان يؤكد مبدأ الاحترام والتعاون بين الطرفين (العراق والكويت) بشأن القضايا العالقة، لا سيما ما يتعلق منها بالأشخاص المفقودين. وقال إن العراق يعلن تعهده بالتعاون بشأن مسألة المفقودين الكويتيين وأن الكويت تعهد بالتعاون بشأن مسألة المفقودين العراقيين. وأشار إلى أن الحكومة العراقية عازمة على العمل مع السلطات الكويتية بغية تحديد أماكن أي أشخاص مفقودين.

الاستهلاكية، أن العراق أعاد جميع أسرى الحرب ولا يزال يعرض مد يد التعاون للتحقيق في مصير جميع أولئك الذين فقدوا في المعركة. وقال إن ١٣٧ ١ عراقيًا لا يزالون مفقودين. وينبغي التطرق إلى هذه المسألة أيضا، والسلطات العراقية على استعداد للقيام بذلك على المستوى الثنائي مع الكويت وبمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد وجهت انتباه الوزير إلى أن ولاية المنسق هي تسهيل المسألة لا تسييسها، ولكن فيما يتعلق بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فإنه لا يشمل المفقودين العراقيين. وأشار وزير الخارجية إلى أنه يفضل أن تظل لجنة الصليب الأحمر الدولية الآلية الوحيدة لمعالجة مسألة الأشخاص العراقيين المفقودين.

٢٥ - وفي ٨ آذار/مارس، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن المناقشة التي أحييتها مع وزير خارجية العراق، مشيرًا إلى أنه أبلغني بالمبادرات العراقية الأخيرة الرامية إلى حل المشكلة الإنسانية المتعلقة بإعادة أو عودة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم، على أساس ثنائي، مع الكويت والمملكة العربية السعودية وبتسهيلات تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٦ - وفي ١١ آذار/مارس، التقيت الشيخ سالم صباح السالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، وأعضاء وفده. وقد أكد رئيس اللجنة مجددا أهمية إشراك مجلس الأمن في مسألة إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو عودتهم إلى أوطانهم، وشدد على أن أي حل ينبغي أن يتحقق في سياق القرارات ذات الصلة بمشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية والمنسق الرفيع المستوى. وأعربت عن شكري لرئيس اللجنة لما أبداه من تعاون مع السفير فورونتسوف وقدمت له بعض انطباعاتي بشأن المناقشة التي أجريت في نيويورك مع وزير خارجية العراق، ومن ذلك شكواه من أن هناك ميلا إلى تجاهل مشكلة المفقودين

نموذج طلب رسمي عن الليفتنانت كوماندر سبتشر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قدمت حكومة العراق إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية رداً أولياً على هذا النموذج. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثاني).

٢٩ - وقد أعرب، المندوب العام للجنة الصليب الأحمر الدولية، أثناء اجتماعه بالسفير فورونتسوف، عن دعمه القوي لما يضطلع به السفير من أنشطة وشجعه على مواصلة بذل قصارى جهوده لحل المسألة الإنسانية لإعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم.

٣٠ - وفي الإحاطة التي قدمها السفير مافروماتيس إلى المنسق عند زيارته الأخيرة للعراق، أبلغ المنسق بأن المقرر الخاص اجتمع، ضمن من اجتمع بهم، بممثلي وزارة الخارجية المسؤولين عن مسألة الأشخاص المفقودين. وفيما يتعلق بأسرى الحرب الكويتيين المفقودين، والأشخاص المفقودين منذ احتلال العراق للكويت، أشار المسؤولون العراقيون إلى مبادرات قاموا بها من أجل معرفة أماكن المفقودين من خلال بيانات إذاعية وإصدار ملصقات وإعلانات في جميع أنحاء البلد. والتقى المقرر الخاص، قبل زيارته إلى العراق، بممثلي حكومة الكويت الذين زودوه بوثائق تشير إلى أن بعض الكويتيين المفقودين كانوا لا يزالون في العراق.

٣١ - وفيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب المفقودين، أشار المقرر الخاص، في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في العراق (E/CN.4/2002/44)، إلى استعداده لتقديم المساعدة في هذه المسألة على أساس صدور إعلان بأن يكون هناك تعاون متبادل، وإبداء الثقة بلجنة الصليب الأحمر الدولية. وأكد مجدداً أن اللجنة الثلاثية هي المنتدى الملائم لذلك وحث حكومة العراق على المشاركة فيها من جديد. وأشار، مع إعرابه عن أسفه، إلى عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، ووجه الانتباه، إلى ضرورة أن تضاعف

٢٥ - وقد واصل المنسق، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زيارة البلدان والمنظمات الإقليمية لمتابعة جهوده الرامية إلى حل المسألة الإنسانية المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم.

٢٦ - وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، قام السفير فورونتسوف بزيارة جنيف حيث قدم له المشاركون في اجتماع اللجنة الثلاثية (ما عدا العراق) إحاطة بهذا الشأن. والتقى أيضاً السيد أنجيلو غنيدنجر، مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية العام لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورولف كنوتسون الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وقدم ممثلو مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إحاطة للمنسق بشأن الزيارة الأخيرة التي قام بها السفير مافروماتيس، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق.

٢٧ - وفي ٧ آذار/مارس، اختتمت اللجنة الثلاثية اجتماعها العادي الذي أعرب فيه المشاركون عن استعدادهم لمناقشة أي أفكار معقولة وعملية ما دامت هذه الأفكار تحترم المبادئ العامة للقانون الدولي ولا تتناقض مع آلية اللجنة وقواعدها القائمة. ومن المؤسف إن السلطات العراقية، على الرغم من بعض المبادرات الأخيرة، ومنها دعوات وجهتها لزيارة بغداد للبحث عن أسرى الحرب، قررت عدم استئناف المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية، الأمر الذي حمل بعض أعضاء اللجنة على الاعتقاد بأن حكومة العراق لا توجد لديها رغبة بوجه عام لحل هذه المسألة الإنسانية.

٢٨ - وقد عولجت أيضاً في اجتماع اللجنة الثلاثية الأخير قضية الليفتنانت كوماندر سبتشر. وجدير بالذكر أن ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية قدموا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية

سنة واحدة من صدور إعلان من حكومتهم بأنهم متوفون من الناحية القانونية. وأوصى الفريق بأن يرحأ النظر في هذا الجزء من الطلب الذي قدمته اللجنة إلى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه الإفراج عن المفقودين وأسرى الحرب أو تشهد حكومة الكويت بأنهم متوفون.

٣٤ - وفي ١١ آذار/مارس، عقد المنسق اجتماعين مستقلين في القاهرة مع أحمد ماهر وزير خارجية مصر، ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية. وقد أثنى السفير فورونتسوف على السيد عمرو موسى لما بذله من جهود دون كلل لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين ولما بذله من جهود لإقناع العراق بضرورة التعاون في هذه المسألة الإنسانية. وقد أكد المنسق من جديد، أثناء اجتماعه بوزير خارجية مصر، أن على العراق التزامات بالبحث عن الأشخاص المفقودين، وأعرب عن أمله في أن تتعاون بغداد عاجلاً أم آجلاً إذ أن القيام بذلك هو من مصلحة العراق.

٣٥ - وقد استقبل السفير فورونتسوف، أثناء بقاءه في الكويت في ١٢ و ١٣ آذار/مارس كل من النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، وحاسم محمد الغرافي، الناطق الرسمي باسم مجلس الأمة الكويتي، ومحمد الحداد، عضو اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب.

٣٦ - وفي ١٢ آذار/مارس نظم النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي حفل غداء لتكريم الميجور جنرال ميغيل مورينو قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت والمنسق. وقد أعرب وزير الخارجية عن أمله في أن يتمكن السفير فورونتسوف من الحصول على معلومات تعجل بحل مسألة إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم. ورد المنسق على ذلك

الأطراف جميعها ما تبذله من جهود للتوصل إلى حل لهذه المسألة الإنسانية. وحث المقرر الخاص حكومة العراق على التعاون مع المنسق.

٣٢ - وفي جنيف، اجتمع المنسق أيضاً بالأمين التنفيذي للجنة التعويضات. وجدير بالذكر أن صحيفة الزوراء أوردت، في بداية هذا العام، تعليقات بشأن أنشطة لجنة التعويضات ونسبتها إلى "مصدر موثوق" في وزارة الخارجية العراقية. وقام السيد كنوتسون بإبلاغ السفير فورونتسوف بأن هناك مزاعم بأن لجنة التعويضات دفعت أكثر من ضعفي التعويضات التي طالبت بها الجهة التي قدمت الطلب عن الحكومة الكويتية. وكانت هناك اتهامات مماثلة في الماضي، ولم تكن هناك حقائق تؤيدها. وفي طلب الحكومة الكويتية المعني، الذي قدمته اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، طالبت الجهة المقدمة للطلب بمبلغ ٨٥,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تعويضاً عن مبالغ دُفعت لأسر المفقودين وأسرى الحرب لفقدانهم مصدر الإعالة المالي، وعن المرتبات التي دُفعت عن الأفراد المفقودين الذين كانوا يعملون لدى حكومة الكويت. علاوة على ذلك، طالبت اللجنة الوطنية بتعويضات إضافية عن الدعم المالي والمرتبات التي ستدفع في المستقبل لأسر المفقودين وأسرى الحرب إلى أن يتم الإفراج عن هؤلاء الأفراد أو إظهار حقيقة مصيرهم.

٣٣ - ولم يقدم فريق المفوضين أي توصية بدفع تعويض إلى اللجنة الوطنية بناء على طلبها بسداد المرتبات التي دفعت لأسر الأفراد المفقودين الذين كانوا يعملون لدى حكومة الكويت، ولا بسداد المرتبات التي ستدفع في المستقبل بدعوى أن هؤلاء المفقودين وأسرى الحرب سيظل لهم الحق في تقديم مطالبات بسداد مرتباتهم خلال سنة واحدة اعتباراً من موعد الإفراج عنهم أو في أن ينوب عنهم في تقديم مطالباتهم من يخلفونهم من أفراد أسرهم في غضون

المفقودين. وأعرب أيضا وزير خارجية العراق عن تفاؤله بتحقيق تقارب مع الكويت. وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة كويتية إنه على الرغم من أن الحكومة العراقية لا تحتجز لديها أي أسرى من الكويت، فإنها مستعدة للبحث عن أي أشخاص مفقودين. ثم اقترح أن يجتمع الممثلون العراقيون والكويتيون للتحقيق في مصير المفقودين.

٤٠ - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تسوية المسألة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين وبحوارها مع السلطات العراقية والكويتية والسلطات في المملكة العربية السعودية. ولا تزال اللجنة الثلاثية هي أكثر الآليات ملائمة لمعالجة هذه القضية، كما سيواصل المنسق المحافظة على اتصالات وثيقة معها.

٤١ - وتجدر الإشارة أن ولاية المنسق تشمل تقييم آخر تطورات الحالة الواقعية فيما يتعلق بإعادة رعايا الكويت ورعاية الدول الثالثة إلى الوطن وإقامة اتصالات عمل مع كامل مجموعة الأطراف التي تعالج هذه المسألة. وتنص الإجراءات التي يتبناها المنسق على كفالة إبلاغ مجلس الأمن بالمسألة بصورة صحيحة (دون إثارة مناقشة سياسية أو التأثير في المعالجة الإنسانية للمسألة). وعلاوة على ذلك، واصل المنسق القيام بدوره في حث الأطراف على التعاون ضمن إطار مختلف الآليات القائمة. وتوخى الحذر في عدم المساس بعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية. ولم يشترك المنسق نفسه في أي تحقيقات على الإطلاق.

٤٢ - ويمثل إقامة حوار بين السفير فورونتسوف والسلطات العراقية مسألة حيوية كما أن تعاون العراق معه لا يتعارض مع تأكيدات العراق بأنه يعتبر مشكلة الأشخاص المفقودين مشكلة إنسانية. وفي هذا الصدد، يسترشد المنسق في أنشطته باستنتاجات الفريق المعني بأسرى الحرب

قائلا إن المسألة ينبغي ألا تجرد من سياقها الإنساني وأن تعزل عن أي مشكلة أخرى.

٣٧ - وأكد المنسق أيضا من جديد أن مصير ١٣٧ عراقي لا يزالون مفقودين منذ حرب الخليج لا يدخل ضمن الولاية التي حددها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأشار إلى أن العراق قدم في عام ١٩٩١ طلبا إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لتقوم بفحص عدة مقابر جماعية في المنطقة (انظر S/2001/1197، الفقرة ٢٢) إلا أن العراق لم يتابع بعد ذلك ما قدمه في هذا الطلب. وقال المسؤولون الكويتيون أنهم، وإن كانوا لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين قانونيا عن العراقيين الذين فقدوا حينما كان الكويت تحت الاحتلال، يقومون بالتحقيق في ملفات ٧٠ شخصا من المفقودين العراقيين. وقد أبلغ المنسق أن الكويت مستعدة لدراسة ومناقشة أي أفكار معقولة وعملية شريطة أن تستند هذه الأفكار إلى مبادئ القانون الدولي ولا تتعارض والآليات القائمة، من قبيل اللجنة الثلاثية.

رابعا - ملاحظات

٣٨ - على الرغم من عدم تحقيق تقدم ملموس بشأن إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن تشير التطورات الأخيرة إلى أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى التفاؤل والأمل بحذر.

٣٩ - فقد أسفرت نتائج مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت عن بروز علامات إيجابية في العلاقات بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية. وأعرب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، عن ارتياحه لنص إعلان القمة الذي تضمن الإشارة إلى السعي إلى التوصل إلى تسوية سريعة ونهائية لمسألة الأسرى واحتجزين الكويتيين والتعاون فيما يتعلق بالقائمة التي قدمها العراق عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية والتي تتضمن أسماء جميع

والممتلكات الكويتية (انظر S/1999/356، المرفق الثالث) والتي مفادها أن تحديد مصير الأشخاص المفقودين ينبغي ألا يتأثر بالاعتبارات السياسية. وغني عن القول إن العراق بوفائه بالتزاماته سيبرهن على احترامه للقانون الإنساني الدولي. وأدعو أيضا العراق إلى أن يكون مخلصا في نواياه التي أعرب عنها في قمة بيروت فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين وذلك بأن ينفذ قرارات القمة كاملة.

٤٣ - وإني واثق من أن التقدم الذي أحرز مؤخرا في بيروت بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية سيكون له دور كبير في عملية بناء الثقة وسيؤدي إلى تحسين الجو السياسي العام. وأدعو قيادة جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى أن تواصل، عن طريق جميع القنوات المتاحة، بذل الجهود الرامية إلى التوصل في أسرع وقت ممكن إلى تسوية هذه المسألة الإنسانية المتعلقة بإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة.

المرفق الأول

ملخص ملحق الرسالة الموجهة من المنسق الرفيع المستوى إلى الممثل الدائم للعراق المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢

١ - تضمنت تقارير الأمين العام، المقدمة عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن مسألة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن، فضلاً عن الإحاطات التي قدمها المنسق الرفيع المستوى لمجلس الأمن، إشارات عدة إلى مسألة المفقودين العراقيين، ومن ذلك على سبيل المثال التقرير الأول المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/347)، الفقرتان ١٦ و ٢٨؛ والتقرير الثالث المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر (S/2000/1197)، الفقرات ١٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٨؛ والتقرير الخامس المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/2001/796)، الفقرة ٢٤؛ والتقرير السادس المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1196)، الفقرتان ٥ و ١٢).

٢ - وأشار المنسق خلال الإحاطة التي أدلى بها أمام مجلس الأمن في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى عدد من الرسائل الواردة من الممثل الدائم للعراق هي الرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/502)، والرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/622) والرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/735) والتي تشير في جملة أمور مسألة المفقودين العراقيين.

٣ - وأشار الممثل الدائم للعراق في رسالته (S/2001/439) المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى التشويهات المزعومة الواردة في صحيفة الوقائع المقدمة إلى مجلس الأمن، وكذلك في الإحاطة التي أدلى بها المنسق في المجلس في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتناولت صحيفة الوقائع مسألة المفقودين العراقيين على النحو التالي:

”تقول العراق إن قرارات مجلس الأمن تمييزية نظراً لأنها تشير فقط إلى إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة إلى الوطن وليس إلى العراقيين الذين يقال إنهم مفقودين. ولاحظت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني العراقي أن قرارات مجلس الأمن تتحاشى الإشارة إلى المفقودين العراقيين على الرغم من أنه تم إعداد ١٤٢ ١ ملفاً بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعشية القمة العربية المعقودة في عمان، وجهت اللجنة الوطنية المعنية بالمفقودين العراقيين رسالة إلى الملك عبد الله ملك الأردن، تحثه فيها على الحصول على معلومات من بعض الدول الأعضاء بشأن الحالة الإنسانية للمفقودين العراقيين. وتجدر الإشارة إلى أن

البحث عن المفقودين العراقيين ينبغي أن يتم من خلال آلية اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية“.

٤ - وفي الرسالة (S/2002/60) المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ذكر وزير خارجية العراق أن نطاق مهام المنسق “تقتصر على مسألة المفقودين الذين هم كويتيون أو من رعايا الدول الثالثة، بينما ترفض التحقيق في مصير المفقودين العراقيين“. ويوضح التقرير الثالث (S/2000/1197، الفقرة ٢١) أن ولاية المنسق، كما يعرفها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، تقتصر على الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة.

المرفق الثاني

قضية الليفتينانت كوماندور مايكل سبتشر

١ - تجدر الإشارة أنه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١، لم يعثر مجلس استعراض الحالات التابع للبحرية الأمريكية "على أي دليل موثوق" يوحي بأن الليفتينانت كوماندور سبتشر قد نجح في حادث تحطم طائرته، ولذلك تقرر مصيره بأنه قتل في المعركة/لم تسترد جثته.

٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قام محققون من المختبر المركزي لتحديد الهوية التابع للبحرية والجيش الأمريكيين، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، بزيارة العراق وإجراء عملية حفر كاملة لموقع تحطم الطائرة. وعثر الفريق على الطائرة، وتبين من تحليل حطام الطائرة أن "الليفتينانت كوماندور سبتشر شغل جهاز القذف وألقى بغطاء الطيار من الطائرة. ونظرا لأن ركن القيادة أزيل من الطائرة قبل وصول الفريق الأمريكي، فلم يتسن التوصل إلى أي نتيجة من خلال تفتيش الحطام فيما يتعلق بمصير الطيار".

٣ - ومنذ عام ١٩٩٦، واصلت حكومة الولايات المتحدة البحث عن المزيد من التفاصيل وتحليل جميع المعلومات المتاحة لتحديد مصير الطيار سبتشر. واستنادا إلى استعراض آخر، تغير وضعه في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من قتل في المعركة/لم تسترد جثته إلى حالة فقد في المعركة. وذكر أحد التقارير أنه نظرا لعدم العثور على ما يدل على وفاة الليفتينانت كوماندور سبتشر في "موقع تحطم الطائرة، واستنادا إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بحوادث الطائرات من طراز F/A-18 والحالة التي كانت عليها بزة الطيران التي عثر عليها في الموقع فإن من الممكن أن الطيار بقي على قيد الحياة".

٤ - وعندما تغير وضع الليفتينانت كوماندور سبتشر إلى مفقود، طلبت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ومن خلال قنوات أخرى، إلى العراق تزويدها بمعلومات إضافية. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، ذكر المتحدث باسم وزارة خارجية العراق "أن العراق مستعد لاستقبال أي فريق أمريكي، مصحوب بوسائل إعلام أمريكية، بهدف مناقشة مصير الليفتينانت كوماندور سبتشر تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية". وردت المتحدثة باسم وزارة الخارجية أن واشنطن علمت بالافتراح العراقي عن طريق وسائل الإعلام وليس عن طريق الآليات المتبعة لتسوية المسائل الإنسانية وأسرى الحرب والمفقودين في القتال - أي اللجنة الثلاثية.

٥ - وفي ٣٠ آذار/مارس ذكرت التقارير أن وزير خارجية العراق بعث رسالة عن طريق قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في السفارة البولندية في بغداد يبلغ فيها حكومة الولايات المتحدة استعداد العراق لاستقبال فريق من الولايات المتحدة للنظر في مصير اليفتينانت كوماندور سبتشر. وبعث برسالة أخرى وتم استلامها عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية.
